

S

UN/USA/1991/100

مجلس الأمن

Distr.
GENERALS/23297
19 December 1991

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في 19 كانون الأول/ديسمبر 1991
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، يسرني أن أرفق لكم طيباً رسالة السيد أحمد حسين وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 حول التقرير الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1991 بخصوص استمرار الادارة الأمريكية في سياستها في التدخل في شؤون العراق .

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتتأمين توزيع هذه الرسالة وضميتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) الدكتور عبد الأمير الانتباري

السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة
إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

لي الشرف بأن أبلغكم بمقتضيات من التقرير الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي كتبه باتريك تايلر . وقد جاء فيه ما يلي :

".... إن الخيارات العسكرية التي يجري التحضير لها في هيئة الاركان المشتركة عبر الاسابيع الثلاثة المنصرمة ستهيئ الولايات المتحدة إلى موقف يمكنها من دعم ضباط في القوات المسلحة العراقية إذا ما طلبوا الإسناد من واشنطن في محاولة للسيطرة على السلطة وأخذها من الرئيس صدام حسين ... وإن الخيارات ستجرى مراجعتها يوم الخميس في اجتماع على مستوى عال لما يسمى بلجنة القوات في الوزارات المهمة في القيادة والتي يرأسها адмирال (جو نشان هاو) مساعد مستشار الأمن القومي ..." .

وأضاف التقرير ".... لقد أعدت الخيارات العسكرية من قبل الجنرال (كولف باول) رئيس هيئة الاركان المشتركة وكبار المستشارين العسكريين للرئيس وقد جرت مراجعتها من قبل (دك تشيني) وزير الدفاع ، قبل أن ترسل إلى البيت الأبيض أوآخر الأسبوع الماضي" . ونقل التقرير عن أحد المسؤولين الأمريكيين قوله :

"إن البيت الأبيض يريد حلا عسكريا يستند فقط على القوة الجوية والقوات البحرية" . بينما يقول (كولف باول) إنه "يعتقد بشدة بأن إزالة السيد حسين لا يمكن ضمانها تحت أي سيناريو انقلاب بدون إشراك القوات البرية الأمريكية" .

كما نقل الكاتب عن مسؤول آخر في الادارة الأمريكية قوله : "لقد تم ادارة المراجعة العسكرية استجابة لسيناريوهين محددين من قبل أعضاء مجلس الامن القومي ، في أحد السيناريوهين يبدأ قادة عسكريون عراقيون محاولة انقلابية والتي سيطاح بها ثم يطلبون دعما أمريكيا ، وفي السيناريو الثاني يشير قادة عسكريون عراقيون إلى واشنطن انهم جاهزون لعزل السيد صدام حسين إذا ما أمنت الولايات المتحدة الدعم وخصوصا الدعم الجوي حيث ستبقى القوة الجوية العراقية على الأرض ..." .

صاحب السيادة ،

كما يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرخة في ١٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، التي تضمنت التصريح الذي أدلّ به رئيس الولايات المتحدة يوم ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ في مؤتمر صحفي حين قال "... أريد أن أرى (صدام حسين) خارج السلطة لكي نطبع علاقاتنا مع الشعب العراقي ، وهي سياستي طوال الوقت وإن الإطاحة به لصالح الولايات المتحدة ..." .

مما يظهر جلياً ، صاحب السيادة ، أن سياسة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي . والتهيؤ لاستخدام القوة المسلحة ضد العراق .

إن هذه التحايا السيئة والخبثة والشادة في السياسة الأمريكية والتحركات والتصريحات التي تنمّ عن مقاصد سيئة وخبثة وتنافق مع الأهداف والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وخاصة الفقرة (٤) من المادة الثانية التي تقول "يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدوليّة عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامه الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة" .

إن الاجراءات والسيناريوهات الجارية الان في أروقة الادارة الأمريكية ، التي كشفها التقرير ، تشير إلى تهيؤ لاستخدام القوة المسلحة ضد العراق من جانب ، وتحريض لأفراد القوات المسلحة العراقية بالتمرد على السلطة القائمة من جانب آخر ، مما يتناقض وقواعد القانون الدولي والأعراف الدولية ، فضلاً عن أنها تشكل خروجاً فظعاً على التعامل الدولي السليم .

ورغم أننا واثقون من شعبنا ومن قواته المسلحة ومن وطنيتهم ونراحتهم ، إلا أننا أردنا من الإشارة إلى كل الذي أشرنا إليه أن نقول متاكدين إن الادارة الأمريكية مستمرة في سياستها في التدخل في شؤون العراق ، وبما يتناقض والتزامها كعضو دائم في مجلس الأمن في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة وعضو مؤسس للأمم المتحدة وتهديد أمنه وسلمته واستقلاله وخيارات شعبه السياسية .

إن السكوت عن مثل هذه السياسات المتناقضة والتفسير المزدوج لميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ستكون عواقبهما وخيمة على الأمم المتحدة ومستقبل الشعوب التي ضُحت من أجل استقلالها وحريتها وكرامتها .

صاحب السيادة ،

إن حكومة الجمهورية العراقية تطالبكم بتحمل مسؤوليتكم وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وذلك برفض ما تخططه الإدارة الأمريكية ضد الشعب العراقي وحكومته الوطنية ووضع حد لاصرارها على التدخل في شؤون العراق الداخلية وتنفيذ سياستها المشبوهة .

أرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

وتفضلوا بقبول خالص اعتبارنا .

(توقيع) أحمد حسين
وزير خارجية جمهورية العراق
